أثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب

The Impact of Banking Secrecy on Combating Money Laundering and Terrorist Financing Crimes

إعداد الطالب : أحمد محمد المازمي / باحث الرئيسى

المشرف الأكاديمى : د.منى سالم الوسمى/ باحث فرعي

العنوان: الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

2020/2021

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة الى بيان ما المقصود بالسرية المصرفية وعقوبة إفشائها في التشريع الاماراتي، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي من خلال تحليل نصوص التشريعات الإتحادية للدولة للخروج بأهم التوصيات ، كما تم تقسيم هذه الدراسة الى مبحثين حيث تناول المبحث الأول عن ماهية السرية المصرفية وعلاقتها بجريمة غسل الاموال ، بينما تم تخصيص المبحث الثاني لتوضيح دور السرية المصرفية في التصدي لعمليات غسل وتطهير الأموال، توصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها أن المشرع الاماراتي لم يتهاون في موضوع السرية، حيث نص على عقوبات صارمة لمن يفشي بالمعلومات كما أن المشرع الاماراتي وازن بين موضوع السرية وموضوع غسل الأموال على الرغم من غياب قانون خاص بالسرية المصرفية، وأوصت الدراسة الى وضع حد معين لدخول الاموال في حسابات العملاء والتبليغ عند تجاوز هذا الحد ، كما أوصت الى ضرورة تحديد نوعية العمليات التي يجب مراقبتها بشكل خاص وهي العمليات التي تكون مشبوهة.

الكلمات الافتتاحية: السرية المصرفية – غسل الأموال – تمويل الإرهاب

Abstract

This study aimed to clarify what is meant by banking secrecy and the penalty for its disclosure in the UAE legislation and it used the analytical method by analysing the texts of the state's federal legislation to come up with the most important recommendations. This study was divided into two topics, where the first topic dealt with the nature of banking secrecy and its relationship to the crime of money laundry, while the second topic was devoted to clarify the role of banking secrecy in confronting money laundry. The study reached several results, the most important of which is that the UAE legislator did not tolerate the issue of confidentiality, as it stipulated strict penalties for those who disclose information. Moreover, the Emirati legislator balanced between the issue of confidentiality and the issue of Money laundry, in spite of the absence of a special law regarding banking secrecy. Further, the study recommended setting a specific limit for the entry of money into clients' accounts and reporting when this limit is exceeded. Furthermore, it recommended the need to specify the type of operations that must be monitored in particular, which are suspicious operations.

Key words: banking secrecy - money laundry - terrorist financing

الفهرس

ملخص البحث ٢
Abstract 3
المقدمة ٥
أولاً: إشكالية الدراسة:.....٦
ثانياً: أهمية الدراسة: ٦
ثالثاً: أهداف الدراسة: ٦
رابعاً: منهجية الدراسة: ٧
خامساً: الدراسات السابقة: ٧
خطة البحث.....٨
المبحث الأول : ماهية السرية المصرفية وعلاقتها بجريمة غسل الأموال ٩
المطلب الأول: مفهوم السرية المصرفية: ٩
المطلب الثاني : العلاقة بين جريمة غسل الاموال والسرية المصرفية ١٠
الفرع الأول : مفهوم جريمة غسل الأموال..... ١١
الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على جريمة غسل الأموال.....١٣
المبحث الثاني : دور السرية المصرفية في التصدي لجريمة غسل الأموال.....٢٠
المطلب الأول: دور المشرع الاماراتي في حماية السرية المصرفية 20
المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على السرية المصرفية في جريمة غسل الأموال ٢٢
الخاتمة: ٢٤
النتائج: ٢٥
التوصيات: ٢٦
المراجع: ٢٧

المقدمة

يتكفل القانون بحماية المصـالح والحقوق الخاصـة بالمجتمع وأفرادة ، وتختلف آليات ووسـائل هذة الحماية وفقا لطبيعة هذه المصـالح والحقوق التى يحميها،هذه الحماية تتحقق بالعلنية ، وممكن أن تتحقق بالمحافظة على السرية كويسيلة أيضا من وسائل الحماية .

ويعتبر الحق في السرية مظهر من مظاهر الحرية الشخصية ، فكل فرد او جماعة لهم الحق في التصرف في أموالهم وفق ضوابط مشروعة، وكما لهم الحق ان يخفون مقدار مايملكون من أموال ، ويبقى ذلك سرا خاص فيهم ولاجرم عليهم.

كما تفرض الأنظمة المصـرفية المعتمدة في مختلف الدول السـرية على العمل المصـرفي ولكن بدرجات متفاوتة بالنسـبة لإمكانية الكشـف عليه، وتحرص على عدم تقديم المعلومات عن العملاء ، وذلك انطلاقًا من حرص البنوك على حماية الحق الشخصي للعميل.

إضـافة إلى ذلك نجد إن أغلبية المصـارف تجرم إفشـاء السـرية وتوقع العقوبات على مرتكبيها ، وذلك لحماية الثقة في المصـارف كمؤسـسـات مالية وإقتصـادية ، وحماية المصـلحة العامة العلياء في دعم نظم الإستثمار والإستقرار الإقتصاي.

لكن من منظورآخر تعتبر السـرية المصـرفية من أكثر العقبات التى تقف عائقا أمام مكافحة عمليات غسـل الأموال والإطلاع على الودائع المصرفية والأموال المشتبه بها.

أولاً: إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السرية المصرفية باعتبارها عائق امام مكافحة جريمة غسل الأموال ومنعها من كشف عمليات الغسل والملاحقات القضائية، ومن هنا تكمن خطورتها وللتصدي لهذه الإشكالية ستتم الإجابة عن هذه التساؤلات :

١- ما مدى تأثير مبدأ السرية المصرفية في منع ومكافحة جريمة غسل الأموال؟
٢- ما هي طبيعة العلاقة بين جريمة غسل الأموال وسرية الحسابات المصرفية ؟
٣- هل السرية المصرفية تعد ذات مصلحة اقتصادية، تطبقها المصارف من أجل الازدهار في القطاع المالي من جهة، ومن أجل حماية اسرار وتعاملات عملائها من جهة أخرى؟
٤- هل تعد وسيلة من الوسائل التي يلجأ إليها غاسلي الأموال لتفادي الملاحقات القضائية ؟
٥- هل من الممكن الخروج من مبدأ السرية المصرفية في بعض الأحيان خاصاً إذا كانت السرية المصرفية هي الدعامة للنظام المصرفي والاقتصادي؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى عدة أمور أهمها:

١- بيان الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والجريمة اللاحقة لها غسل الأموال المتحصلة منها عبر المصارف والمؤسسات المالية والجريمة المنظمة التي تستخدم المصارف لإخفاء مصادر الأموال تحت غطاء السرية المصرفية.

٢- تسليط الضوء على مبدأ السرية المصرفية وتأثيرها على جريمة غسل الأموال، حيث انها تعد من الجرائم التي تهدد الاقتصاد الدولي وهي من الجرائم الاقتصادية التي يمكن التصدي لها.

٣- توضيح إبرز المشاكل التى تواجه المصارف وجهات إنفاذ القانون في مراحل التحري والكشف عن الأشخاص المشتبه بهم في عمليات غسل الأموال، وإيجاد الحلول المناسبة.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

هناك عدة أهداف لهذه الدراسة لعل أهمها ما يلي:

١- معرفة ما هو مفهوم مبدأ السرية المصرفية وعقوبة عدم التقيد بها في التشريع الاماراتي.

٢- التوصل إلى مفهوم جريمة غسل الأموال في التشريع الاماراتي.

٣- بيان إهم المراحل التى تتم من خلالها جرائم غسل الأموال.

٤- بيان العلاقة بين مبدأ السرية في المصارف والمؤسسات المالية ومكافحة جريمة غسل الأموال.

رابعاً: منهجية الدراسة

سنتبع في هذا الدراسة المنهجين التاليين:

المنهج التحليلي نظرا لحاجة الدراسة الى بيان الدراسات السابقة وأيضا النصوص القانونية التي تناولت هذا الموضوع لتفسيرها وتحليلها.

خامساً: الدراسات السابقة:

تناول هذا الفصل الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت في إطار الدراسة الحالية بغية التعرف على اتجاهات هذه الدراسات وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات قد تفيد في تحديد اتجاهات الدراسة الحالية. ويتم تصنيف هذه الدراسات كما يلي:

الدراسة الأولى: دراسة العيسى (١٤٢٢ ه/ ٢٠٠١ م) بعنوان "المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال في المملكة العربية السعودية" وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال في المملكة العربية السعودية. وقد قدم الباحث في دراسته ماهية غسل الأموال والعلاقة الوثيقة بين ظاهرة تهريب الأموال والمخدرات. كما تحدث عن مراحل وأساليب غسل الأموال وموقف الشريعة الإسلامية من غسل الأموال، كما تحدث عن المواجهة الأمنية لعمليات غسل الأموال. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- مسوغات تجريم غسل الأموال تتمثل في تهديد الاقتصاد العالمي والمحلي للدول.

٢- انعدام الثقة في النظام المصرفي.

٣- هناك علاقة وثيقة بين ظاهرة غسل الأموال والنشاط الإجرامي.

تمزيت الدراسة بالتعرف على مدى ارتباط جريمة تمويل الارهاب بجرائم غسل الاموال بالإضافة للارتباط الوثيق بين عمليات غسل الاموال ومبدأ سرية الحسابات المصرفية والتي تعد احدى الوسائل التي تسهل عمليات تمويل الارهاب وايضاً غسل الأموال، لذا قمنا بعمل مراجعة شاملة حول علاقة السرية المصرفية وجرائم غسل الأموال التي تساهم في تفشي تلك العمليات.

الدراسة الثاني: دراسة حسن (١٤٢٥ ه/ ٢٠٠٤ م) بعنوان: "الحماية الجنائية للسرية المصرفية"

وقد هدفت الدراسة إلى كيفية الحماية الجنائية للسرية المصرفية. وقد قدم الباحث في دراسته تاريخ الحماية الجنائية للسرية المصرفية عبر التاريخ وفلسفة النظام القانوني للسرية المصرفية (المصالح المحمية، طبيعة الالتزام بالسرية المصرفية، الأساس القانوني للالتزام)، ثم جريمة إفشاء السر المصرفي في القانون موضحًا أحكام الجريمة في قوانين بعض الدول العربية ومشيرًا إلى بعض قوانين الدول الأجنبية أحيانًا. وتطرق الباحث للتعاون الدولي في مجال السرية المصرفية ومكافحة ظواهر الإجرام الحديث المرتبطة بها. وقد تشابهت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية من حيث بينت السرية المصرفية وأحكامها.

لم يتطرق الباحث في الدراسة السابقة حول مدى ارتباط السرية المصرفية و غسل الأموال، وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة في تناولها لعلاقة السرية المصرفية بجرائم غسل الأموال في التشريع الاماراتي. وقد تمت الاستفادة من الدراسة السابقة عند عرضه لموضوع السرية المصرفية.

النتائج التي توصلت اليه هذه الدراسة بإن جرائم تمويل الإرهاب بالسرية ؛ حيث يحرص ممولو الارهاب على القيام بأنشطتهم عادة بعيداً عن المسالك الاعتيادية لحركة الأموال، كما لم يتطرق الباحث لموضوع استخدام السرية المصرفية كغطاء لتمويل المنظمات الإرهابية.

خطة البحث :

المبحث الأول ماهية السرية المصرفية وعلاقتها بجريمة غسل الأموال

المطلب الأول: مفهوم بالسرية المصرفية:

المطلب الثاني: العلاقة بين جريمة غسل الاموال والسرية المصرفية

المبحث الثاني: دور السرية المصرفية في التصدي لجريمة غسل الأموال

المطلب الأول: دور المشرع الاماراتي في حماية السرية المصرفية

المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على السرية المصرفية في جريمة غسل الأموال

الخاتمة:

التوصيات:

المراجع:

المبحث الأول

ماهية السرية المصرفية وعلاقتها بجريمة غسل الأموال

بدأ العمل المصـــرفي مع بداية تطور الأعمال التجارية، وكانت القارة الأوروبية هي الرائدة في القطاع المصرفي، ومع تطورت الأعراف المصرفية أصبحت تلك المبادئ مستقرة في المعاملات المصرفية.

مبدأ سرية الحسابات المصرفية أحد أهم اساسيات العمل لدى المؤسسات المالية، حيث انها تتعلق بمدى مهنية المصـــرف وموظفيه في تعاملاتهم مع العملاء، وبموجب الأعراف الدولية في مجال الأعمال تلتزم المصـــارف بالحفاظ على ســرية بيانات عملائها وعدم إفشـــاء أي معلومة متعلقة بالحســـاب، كما ان قيام المصارف بالتزاماتها تجاه العملاء من ناحية عدم إفشاء أي عملية مثل الإيداع والسحب او أي عملية مالية أخرى يقوم بها العميل يضمن استمراره مع ذات المصرف، على الرغم من وجود بعض الجهات التي لها صلاحيات إستثنائية في الاطلاع على الحسابات بموجب القوانين، حيث ان تلك الحالات غير واسعة وإنما هي محددة على سبيل الحصر، حيث بذلت المصارف كافة جهودها بعدم إفشاء أي سر او بينات خاصة بالعملاء وحساباتهم وذلك تطبيقاً لمنظومة المصارف واحد اهم ركائزها الرئيسية في العمل.[١]

وقد اتسع نطاق المبدأ حيث انه امتد ليشمل إلى جانب القطاع المصرفي، العديد من النشاطات الاقتصادية والمالية التي يقوم بها الأشخاص من خلال الشركات والاستثمارات والصرافة والتأمين.

المطلب الأول

مفهوم السرية المصرفية

تعريف السرية المصرفية من الناحية اللغوية: هي كتمان الصيرفي لأسرار وحسابات عملاء المصرف وتعاملاتهم المصرفية عن الأخرين. [٢]

تعريف السرية المصرفية من الناحية الاصطلاحية : بأنها عبارة عن الالتزام بالسرية التي تقع على عاتق

---

[١] عمري عبد الكريم، مبدأ السرية المصرفية وجريمة غسل الأموال، أطروحة دكتوراه، (جامعة جيلالي اليابس، الجزائر ،٢٠١٧م) ، ص: ٣٣.

[٢] مناع العجمي، حدود التزام البنك بالسرية المصرفية والاثار القانونية المترتبة عن الكشف عنها،(كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط،٢٠١٠م) ،ص: ٢٢.

المصـرف الذي يسـتفيد منه الأشـخاص ذوي العلاقة المالية مع هذا المصـرف إذ اصـبح هذا المبدأ يتعلق بمفهوم حماية أي حق مالي قد ينشـأ لدى المصـارف وأصـحاب هذه الحقوق الذين هم عملاء المصـرف ويكون بذلك بغرض حفظ سرية التعاملات المالية وهي تعاقدية تبعية مفروض لصـالح العملاء سواء نص عليه العقد صراحة أم لا في الشروط المعقودة. [٣]

ويقصـد بسر المهنة المصـرفية التزام موظفي المصـارف بالمحافظة على أسـرار عملائهم وعدم الإفضـاء بها للغير، وذلك باعتبار انه مؤتمنا عليها بحكم اطلاعه عليها من خلال مهنته، خاصـة وأن العلاقة بين المصـرف وعملائه قائمة على الثقة التي يكون اسـاسـها الكتمان وعدم إفشـاء المصـرف لأسـرار عملائه المالية. [٤]

ومن خلال التعاريف يستوضح لنا أن السرية المصـرفية هي علاقة ثقة بين العميل والمصـرف، يتعهد بها المصرف لصـالح العميل، فمن خلال التزام المصـرف بهذه السرية يكسب عملائه، وكل المصطلحات تبين لنا أن السرية والثقة هي أساس التعامل في مجال المصارف.

والسرية المصـرفية أصبحت امرا تشدد عليه الدول والتشريعات، لأن الافشاء عنها يعتبر جريمة والسكوت عن بعض العملاء يعتبر مشاركة المصرف في التستر على جريمة في بعض الأحيان.

المطلب الثاني

العلاقة بين جريمة غسل الاموال والسرية المصرفية

تعتبر المؤسـسـات المالية العامل الرئيسـي في عمليات غسـل الأموال من جهة ومكافحتها من جهة أخرى بإعتبارها الحلقة التي تجري من خلالها تلك العمليات [٥] .

فالقائمون على غسـل الاموال يعتمدون على خدمات المؤسـسـات المالية بصـفة أسـاسـية في عملية غسـل الاموال الغير مشروعة،

حيث يلعب القطاع المصـرفي دوراً مهما وحيويا في الحد من تلك العمليات، حتى لا يتكمن القائمين بغسـل الأموال من اسـتئناف العمليات دون اسـتخدام الخدمات التي تقدمها المصـارف، إلا انه في الواقع تشـير التقارير إلى تردد بعض قيادات المصـارف في تطبيق مبدأ المواجهة ومكافحة عمليات غسـل الاموال . [٦]

فالمصـارف تحقق نجاحها وربحها من عمليات الايداع التي تدخل في حسـاباتها، فهذه طبيعة عملها ونشاطها، لذلك تبتعد المصارف عن التدخل في مثل هذا النوع من العمل.

---

[٣] هيام الجرد، المد والجزر بين السرية المصرفية وغسل الأموال ، (بيروت : منشورات الحلبي ، ٢٠٠٤م) ، ط ١، ص: ٣٥ .

[٤] سمير بالي ، السرية المصرفية،(بيروت: منشورات الحلبي، ٢٠٠٢م)، ط ١، ص: ١٢.

[٥] ابراهيم سيد، مكافحة غسل الأموال، (مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م)، ط ١،ص٣٩.

[٦] سعود العتيبي، أثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الاموال، كلية الدراسات العليا، (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٧م) ، ص:١٤٣.

لذلك تطرق المشرع في أغلب دول العالم الى تنظيم هذه العلاقة ووضع استثناءات للبنوك لتجاوز السرية في حالات معينة.

وتدخل المشرع الاماراتي ووضع نصوص حتى لا تتمادى المصارف في التستر على المبالغ المالية الكبيرة والمشكوك في آمرها وحتى لا تساعد في جريمة غسل الاموال باسم السرية المصرفية. [٧]

الفرع الأول : مفهوم جريمة غسل الأموال

جرائم غسل الاموال هي التي يحاول من خلال مرتكبيها اخفاء مصادر هذه الاموال التي تكون غير مشروعة وتستخدم بعد ذلك في أنشطة مشروعة مما يخفي مصدرها الأصلي.

ان تعريف غسل الأموال يختلف بحسب المنظور الذي ينظر من خلاله فهناك المنظور الاقتصادي للجريمة باعتباره احد الآثار السلبية على الاقتصاد القومي لأي مجتمع وهناك المنظور القانوني للجريمة.

أ-المفهوم من المنظور الاقتصادي: تمويه حقيقة الأموال المتحصلة من الأنشطة الغير مشروعة وذلك من خلال إيداع واخراج تلك الأموال لمؤسسات مالية في دول أخرى ومن ثم استثمارها في أنشطة اقتصادية وتجارية مشروعة ثم تتم عملية إيداع الأرباح في المصارف بشكل قانوني وادخالها في دائرة الاقتصاد والتجارة المشروعة. [٨]

ب- المفهوم على المستوى الدولي

١. اتفاقية مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار الغير مشروع بالمخدرات.

يقصد بغسل الأموال : هي الأموال النقدية أو العينية سوا اكانت ملموسة بشكل مادي او غير ظاهرة بالشكل المادي كالمستندات التي يطلق عليها أموال، التي تعد متحصلة من جرائم التجارة بالمخدرات بشرط علم الغاسل بأن الأموال متحصلة من تلك الجريمة. [٩]

٢. منظمة الإنتربول.

عرفته بأنه : أي نشاط ينطوي على إخفاء و التستر على الأموال المتحصلة بشكل غير مشروع أو غير قانوني وجعلها كأنها نابعة من مصدر مشروع. [١٠]

ت- المفهوم في ضوء الاتفاقيات الدولية

- اتفاقية المجلس الأوروبي في بستراسبورغ لعام ١٩٩٠م عرفت غسل الأموال بأنها: استبدال شكل

---

[٧] صلاح الدين السيسي، غسل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣م) ، ص: ٨٠.

[٨] بديعة لشهب، ظاهرة غسل الأموال وآثارها على الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية مع إشارة خاصة لأهم الجهود التي بذلها المغرب في مواجهة الظاهرة.(دار ابي رقراق للطباعة والنشر ، ٢٠١٠م)، ط١، ص: ١١.

[٩] دليلة جلايلة، العلاقة القانونية بين جريمة تبييض الأموال وجريمة تمويل الإرهاب، ،مجلة حقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ٢٠١٤، عدد١٧، ص:٣١.

[١٠] دليلة جلايلة، المرجع السابق، ص:٣١.

الأموال مع علم الغاسل بأنها من مصدر غير مشروع والعمل على إخفاء وتمويها بالإضافة إلى تقديم المساعدة على إخفاء هذه الأموال لتجنب أي ملاحقة قانونية. [١١]

- اتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠م في شأن مكافحة الجريمة المنظمة عرفتها بأنها: أي فعل من شأنه تغيير او تحويل أموال تعتبر عائدات احدى الجرائم من العلم بها بهدف تمويه المنبع الغير القانوني لتلك الأموال او تقديم المساعدة للجاني الذي قام بإرتكاب الجريمة الأصلية في افلاته من العقوبات
- المقررة في القانون أو التحريض أو التسهيل أو اعطا المشورة بشأن إخفاء مصادر تلك الأموال. [١٢]

د- مفهوم غسل الأموال في التشريع الإماراتي

وجرم المشرع الإماراتي عملية غسل الأموال ونص على عقوبات رادعة لمرتكبيها حيث تم تعريفها في القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل المنظمات الغير مشروعة. [١٣]

فنصت المادة الأولى من باب التعاريف : أي فعل من الأفعال المحددة في البند (١) من المادة (٢) من هذا المرسوم بقانون.

حيث نصت الفقرة الأولى من المادة (٢) على: يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من كان عالماً بأن الأموال متحصلة من جناية أو جنحة، وارتكب عمداً أحد الأفعال الآتية:

أ-حول المتحصلات أو نقلها أو أجرى أي عملية بها بقصد إخفاء أو تمويه مصدرها غير المشروع.

ب-أخفى أو موه حقيقة المتحصلات، أو مصدرها، أو مكانها، أو طريقة التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها.

ج-اكتسب أو حاز أو استخدم المتحصلات عند تسلمها.

د-مساعدة مرتكب الجريمة الأصلية على الإفلات من العقوبة.

يرى الباحث: ان المادة وضحت الأفعال الجرمية المعاقب عليها مثل إخفاء وتمويه مصادر الأموال الناتجة عن الجرائم الجنايات والجنح بكافة أنواعها على سبيل المثال دون حصر جريمة معنية على عكس المنظور القانوني لجريمة غسل الأموال فالمتحصلات تكون مصادرها الاتجار بالمخدرات فقط، حيث احسن المشرع الاماراتي في حصر جرائم معينة بالإضافة الى حيازة او استعمال الأموال من المصادر الغير مشروعة سواء تم استخدامها في ارتكاب جرائم او بشكل مشروع كالمشاريع والاستثمارات، ايضاً لم يغفل المشرع الإماراتي الوضع القانوني للمشاركة الاجرامية فكل من ساهم عمداً بأي فعل أدى لإفلات الفاعل الأصلي من العقوبة يعاقب بموجب هذه المادة، فكل تلك الأفعال المادية معاقب عليها بشرط توافر الركن المعنوي بعنصريه أي العلم والإرادة فلا يعاقب من ارتكب أي فعل من تلك الأفعال بشكل خاطئ

---

[١١] دليلة جلايلة، المرجع السابق، ص:٣١.

[١٢] فضل فضل الله، جريمة غسل الأموال في ضوء التشريع الإماراتي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة ، مركز جيل البحث العلمي، ٢٠٢٠، عدد ٤١، ص:٤٥.

[١٣] المادة ١ من المرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات الغير مشروعة الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٠٩/٢٣.

دون قصد.

مصادر هذه الأموال من الجرائم متعددة ومتنوعة، أبرزها على سبيل المثال لا الحصر: [١٤]

١. تجارة المخدرات.

٢. الرشوة.

٣. الإتجار بالبشر.

٤. الإختلاس .

٥. التهرب الضريبي.

٦. الجرائم الواقعة على المال.

٧. تزييف العملة.

٨. جرائم أصحاب الياقات البيضاء.

٩. جرائم السياسيين.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية السلبية المترتبة على جريمة غسل الأموال

تؤدي جريمة غسل الأموال الى معاناة الدول من حيث اقتصادها القومي واكثر الدول التي تعاني هي الفقيرة بحيث تعزز التشريعات الضعيفة والرقابة الغير معقدة توافد رؤوس الأموال الى تلك الدول مقابل حصولها على نسبة بسيطة من الأموال المغسولة الا ان اقتصادها ما يزال ضعيفاً، حيث سنبين الآثار السلبية على الاقتصاد.

١. التضخم: التضخم هي ظاهرة اقتصادية ويدل المصطلح على ارتفاع في مستوى الأسعار بالنسبة للسلع العادية بحيث تكون مختلفة بشكل كلي عن الأسعار الحقيقية لها مع انخفاض القوة الشرائية في المجتمع أي ان النقود الوفيرة لا تساوي شيئاً مثال (أ) لديه ١٠,٠٠٠ درهم لا يستطيع ان يشتري بها السلع الأساسية في حال التضخم، أيضا تم تعريفه بأنه التوزيع الغير منصف لدخول الافراد في المجتمع. [١٥]

حيث تساهم الأموال المهربة والتي يتم إدخالها الى الدول ثم تصبح مشروعة الى تفاوت الدخول بين افراد المجتمع فيتساوى صاحب الأموال الغير مشروعة مع صاحب الأموال المكتسبة بالطرق القانونية وهذا ما يؤدي الى وجود طبقات متفاوتة في المجتمع مما يزيد من نسبة الفقراء او بمعنى اصح تكون أسعار السوق

---

[١٤] سعود العتيبي، أثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الاموال، كلية الدراسات العليا، (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٧م) ،ص ٦٥.

[١٥] دنيا شوقي، التضخم : مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الازهر ، مركز صالح عبداالله كامل للاقتصاد الإسلامي، ١٩٩٧،المجلد ١ ,عدد ٢، ص:١٢٠،١٢١.

عالية بشكل مبالغ حتى يتلاءم حجم العرض مع الطلب. [١٦]

٢. انخفاض معدل الدخل القومي: ان جريمة غسل الأموال اثره لا يقتصر على الدخل القومي بل يمتد الى توزيع الدخول بحيث تؤدي الأموال المحولة للخارج لغرض تطيرها ستعود في النهاية الى الدولة وبشكل مشروع مما يعني ان الاستثمارات تكون خارجية فقط وبالتالي يؤدي الى عدم الاستقرار والتوازن في المجتمع، حيث يصاب الاقتصاد بشلل دائم وذلك راجع لاستقطاع الأموال من الدخل القومي وتوجيه نحو الاستثمارات الخارجية مما يؤدي الى البطالة واغلاق كافة القطاعات المالية والتجارية.[١٧]

٣. انهيار قيمة العملة الوطنية: ان عمليات غسل الأموال تؤثر على العملات حيث يقوم غاسلي الأموال عند تحويل الأموال الى الخارج بطلب صرف العملات الأجنبية وبالتالي تمتلئ المصارف بالعملات الأجنبية المودعة مما يؤدي لانخفاض العملة الوطنية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية. [١٨]

زيادة الأموال المتدفقة بالعملات الأجنبية تؤدي لارتفاع الطلب على العملة الوطنية وهذا يساهم في رفع أسعار الصرف بالنسبة للعملة الوطنية اكثر من سعر السوق، فسعر الصرف في دولة ما يتأثر عن تحويل الأموال الغير مشروعة بمالغ ضخمة الى الخارج لتطهيرها بحيث يزداد المعروض من العملة الوطنية وانخفاض الطلب في مقابل ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية مع قلة المعروض مما يؤدي لخفض قيمة العملة الوطنية. [١٩]

يرى الباحث: ان جريمة غسل الأموال هي جريمة عابرة للحدود وتشكل آثار سلبية على المجتمع مثل التضخم و ضعف قوة الشراء وانهيار العملة الوطنية، وكذلك لها آثار أخرى مثل فرض العقوبات والحظر على الدول التي قد تصنف على انها راعية للإرهاب وملاذ لغسل الأموال مما يقلل فرص الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى تفشي الجرائم مثل الإتجار بالمخدرات والاتجار الغير مشروعة بالأسلحة وغيرها من الجرائم التي تؤثر على المجتمع.

طرق تهريب و إيصال الموارد المالية للتنظيمات الإرهابية

١- التحويلات المصرفية بواسطة المؤسسات المالية: ان تزايد عمليات تحويل الأموال الى المنظمات الإرهابية راجع الى ممارسة مكاتب الحوالة نشاطاتها المالية دون ان تكون مرخصة من قبل المصرف المركزي في الدولة التي تتبعها مما يعني انها تمارس أنشطة بشكل غير رسمي وهذا يؤدي الى عدم خضوعها للرقابة و الالتزام بمعايير توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف) لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فتلك المكاتب تعرف ايضاً بالمصارف الخفية بسبب قيام بعض الدول بفرض حظر على التعامل مع غير المصارف المتعارف عليها، لذا وجب تفعيل اجراءات الرقابة الفعلية مثل طلب

---

[١٦] شاهر الشاهر، غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية، تنمية الرافدين، جامعة الموصل ،كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩، المجلد٣١،عدد ٩٤ ، ص: ٩٨.

[١٧] يسرا أبو رأس، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال، المال والاقتصاد، بنك فيصل الاسلامي السوداني، ٢٠٠٦، عدد ٨٠، ص:١٥.

[١٨] يسرا أبو رأس، المرجع السابق ، ص:١٥.

[١٩] خالد الحمادي، غسيل الأموال في ضوء الإجرام المنظم، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٣م ص:١٦٠.

معرفة مصـــدر الدخل و مســـتندات تحتوي على بيانات العميل بالإضـــافة توضـــيح المبلغ المراد تحويله والأشـــخاص المحول لهم، الا انه هناك طريقة تســمح للمولين بالإفلات عن الرقابة مثال قيام (س) بتحويل المبلغ بالعملة الوطنية لبلده (١) عبر مكاتب الحوالة ويرسلها لـــــ (ص) المقيم في دولة (٢) وبعد عملية التحويل يقوم (س) بإعطاء (ص) كلمة المرور او الكودة فيذهب (ص) لمكتب الحوالة ويطلب اســـتلام المبلغ فبمجرد تزويد المكتب بكلمة المرور يتم استلام المبلغ ولكن بعملة دولة (ص) التي هي الدولة

رقم (٢) وليس عملة دولة (س)، فنظام الحوالة يعد احد اشهر وسائل تحويل الأموال للمنظمات الإرهابية. [٢٠]

بعد شـن الولايات المتحدة الامريكية حربها على الإرهاب في ظل اعقاب حادثة الحادي عشـر من سـبتمبر فرضـت قيود على دول الشـرق الأوسـط بإعتبار انها من الدول الداعمة للمنظمات بحسـب تقدير الولايات المتحدة، لذا قامت الدول العربية وفي مقدمتها دول الخليج العربي بســـن التشـــريعات الملائمة وفرض اجراءات امنية مشـــددة لملاحقة المؤســـســـات المالية التي تمول المنظمات الإرهابية بالاضـــافة الى تجميد العديد من الحسابات المصرفية. [٢١]

٢- عن طريق المهرب ذاتـه (حمـل النقود) : للمهـاجرين بـالطرق الغير قـانونيـة او القـادمين لأي دولـة بالطرق القانونية ايضـاً دور في تهريب الاموال مثال ان يحضر (أ) الى دولة ما ويفصح ان بحوزته نصف مليون دولار امريكي وعند نقطة التفتيش لســـلطة الجمارك في حال قيامهم بتفتيش حقيبة (أ) يظهر ان لديه مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار امريكي اي اقـل من المبلغ المطلوب فيظهر (أ) شـــيكـاً بمبلغ ٤٥٠,٠٠٠ دولار امريكي اما في حـال عدم تفتيش حقيبتـه لا يظهر الشـــيك ويكون كـأنمـا دخـل الى البلد بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار امريكي كاملاً ويدعي بأن ذلك المبلغ كان موجه لصـــفقة تجارية معينة في البلد الا انها لم تتم، ومن ثم يتم توظيفها في سبل غير مشروعة مثل تمويل المنظمات الارهابية. [٢٢]

٣- الوســـائل الالكترونية لعمليات تحويل الاموال: في عالم مظلم بعيد عن المتصـــفحات التقليدية، تنشـــط الجماعات الإرهابية لدى متصـــفحات خاصـــة في الانترنت مثل موقع ((Tor- Onion يتم توظيفها لممارسات غير قانونية بواسطة متصفح يعرف بالـ (Dark Web)، وهو متصفح يتعلق في توفير ما يلزم الممنوعات مثل المخدرات والأسلحة. [٢٣]

---

[٢٠] زينب عوين، جريمة تمويل الإرهاب عن طريق غسيل الأموال دراسة مقارنة، مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد ١٨ عدد ٢، ٢٠١٦، ص: ٢٨٣,٢٨٢.

[٢١] زينب عوين، المرجع السابق، ص: ٢٧٥.

[٢٢] خالد الحمادي، غسيل الأموال في ضوء الإجرام المنظم، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٣م ص :٨٥.

[٢٣] نرمين سعيد، يختبئون في الظلال خريطة التطبيقات الإلكترونية الجديدة للجماعات الإرهابية ، تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٠/٠٧/١٥:

والموقع الإلكتروني الذي أنشأه الجناح العسكري المعروف باسم (كتائب القسام)، يحصل كل زائر على عنوان بيتكوين فريد وهي طريقة تجعل من المستحيل تقريباً تعقبها من قبل جهات إنفاذ القانون، كان الإرهابيون بطيئين في الانضمام إلى العناصر الإجرامية الأخرى التي تم جذبها إلى بيتكوين، واستخدموها في كل شيء، بدءاً من شراء المخدرات إلى غسل الأموال. لكن في الأشهر الأخيرة، بدأت السلطات الحكومية والمؤسسات التي تتعقب تمويل الإرهاب، كما تعتبر عائدات الحملات الفردية متواضعة، إذ لا تتخطى عشرات الآلاف من الدولارات. [٢٤]

اطلقت شركة Gold & Silver Reserve Inc)) عبر الانترنت في عام ١٩٩٦ نظام الذهب الالكتروني وهو يسمح للمستخدمين بفتح حسابات بواسطة معادن ثمينة لغرض إضافة المبالغ في الحساب ومن ثم اجراء تحويلات فورية لأي حساب آخر بكل سرية ، كأي منصة الكترونية كان

هذا الموقع يحتوي على عدة ثغرات امنية تسهل على الهاكرز إختراق الحسابات وبيانات المستخدمين بهدف السرقة.[٢٥]

في أكتوبر لعام ٢٠٠٧ وجهة وزارة العدل الامريكية عدداً من التهم الجنائية على المستوى الفدرالي ضد شركة E-Gold، منها القيام بعمليات مصرفية غير مرخصة، تسهيل عمليات غسل الأموال، ايضاً تلك الأموال نابعة من مصادر غير مشروعة مثل الاستغلال الجنسي للأطفال وعلميات الاحتيال وغيرها من الجرائم [٢٦]

و أعلن المدعي العام لمنطقة كولومبيا جيفري أ. تايلور ان لائحة الاتهام الصادرة في ٢٤ أبريل لعام ٢٠٠٧، تتهم ؛ شركة Gold & Silver Reserve Inc)) وأصحابها ب التآمر لغسل الاموال، التآمر لتشغيل شركة تحويل أموال غير مرخصة ، عمليات تحويل الأموال غير المرخصة بموجب القانون الفيدرالي ، تحويل الأموال دون ترخيص بموجب قانون العاصمة. تدعي لائحة الاتهام أن الشركة كانت الوسيلة المفضلة للدفع من قبل مشغلي عمليات الاحتيال الاستثماري وبطاقة الائتمان والاحتيال وبائعي المواد الإباحية للأطفال عبر الإنترنت كما تزعم لائحة الاتهام أن المدعى عليهم أجروا تحويلات مالية نيابة عن عملائهم. سيواصل مكتب التحقيقات الفدرالي العمل عن كثب مع وزارة العدل الامريكية ودوائرها الفدرالية للتحقيق والملاحقة القضائية لجميع الأشخاص أو المنظمات التي تدعم الجريمة المنظمة. [٢٧]

---

https://marsad.ecsstudies.com/21171/.

[٢٤] الشرق الأوسط، آخر تاريخ زيارة ٢٠٢٠/١٧/٠٧ :

https://aawsat.com/home/article/1869961/.

[25] e-gold petitions court to vacate 2008 convictions, 02, July,2020, From: https://blog.e-gold.com/ .

[٢٦] سعود، المريشد غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من العالم الحقيقي الى العالم الافتراضي : دراسة تحليلية للجهود والمعايير الدولية. مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات، ٢٠٠٩، المجلد ١٨ ،عدد ٤٣، ص: ٩٧.

[27] Digital Currency Business E-Gold Indicted for Money Laundering and Illegal Money Transmitting ,27, April ,2007, From: https://www.justice.gov/archive/opa/pr/2007/April/07_crm_301.html.

وفقاً لتقرير نشـــرته مجلة فوربس الامريكية بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٦، فأنه في أغســـطس ٢٠١٥، أدانت الســـلطات في الولايات المتحدة محمد الشـــناوي من ولاية ماريلاند ، لتقديمه دعمًا مالياً لتنظيم الدولة الإسلامية المعروف بـــ داعش وبحسب السجلات الرسمية تلقى الشناوي ما يقرب من ٨٧٠٠ دولار من حسابات ويسترن يونيون من أفراد لهم صلات بـــ داعش لغرض تمويل العمليات الإرهابية، ووفقاً لوزارة العدل الأمريكية في يناير ٢٠١٥ أفيد بأن تنظيم الدولة الإسلامية قد اقدم على خطوة غير مسبوقة حيث بدأ في جمع الأموال من خلال البيتكوين، وقال احد اعضـــا داعش أبو مصـــطفى أنه يجب اســـتخدام الانترنت المظلم لجمع الأموال بعملة البيتكوين. قام أبو مصـــطفى بجمع خمســـة بيتكوين حوالي ١٠٠٠ دولار (في ذلك الوقت) قبل إغلاق الحساب. وبالمثل ، في يونيو ٢٠١٥، كما القي القبض على امرأة في نيويورك في ديســـمبر ٢٠١٧ للحصـــول على ٦٢٠٠٠ دولار في بيتكوين عن طريق الاحتيال، بعد محاولة فاشـــلة للانضـــمام إلى المنظمة الإرهابية في يناير ٢٠١٦ ، اســـتخدمت المرأة معلومات كاذبة للحصـــول على قروض وبطاقات ائتمان متعددة ، ثم حولتها إلى بيتكوين وغيرها من العملات المشفرة قبل إرسال الأموال عبر باكســـتان والصـــين وتركيا لتمويل الدولة الإســـلامية اتهم المدعي العام المرأة بالاحتيال وتقديم الدعم المادي لمنظمة إرهابية على الرغم من أنه لا يزال من غير الواضـــح مدى نجاح كل من المواقع عبر الإنترنت في جمع أموال البيتكوين لدعم المنظمات الإرهابية، إلا أن هذه الأمثلة تظهر اهتمام المنظمات الارهابية بمزايا البيتكوين كوسيلة يمكن من خلالها تمويل أنفسهم عبر الإنترنت. [٢٨]

ولا شك في أن أحد الأهداف الرئيسية للإرهاب هو الحصول على المال لإستمرار العمليات الإرهابية، وتقدر الخبيرة الاقتصادية لوريتا نابوليوني في كتابها ، "الاقتصاد الجديد للإرهاب في الوقت الراهن بنحو ٥,١ تريليون دولار، ســـواء من خلال التحويلات القانونية، أو غيرِ المشـــروعة، ويعتمد الإرهاب الإلكتروني على غسيل الأموال كإحدى طرق الحصول على المال اللازم له وعملياته تلك في غاية التعقيد والصعوبة، مثلما حصل في قضية غسل أموال قذرة في هولندا مؤخراً، حيث استغرق غاسل الأموال لتطهير أمواله غير المشـــروعة وتحويلها (٤٥) ثانية فقط ، حيث لجأ إلى الجانب المظلم من الإنترنت (دارك ويب) ذاك المكان الذي يقع خارج سيطرة الحكومات، ويشكل شبكةً متكاملةً غير خاضعة للسيطرة، حيث يمكنهم العمل بعيداً عن الأنظار، في حين أن التحقيق في تلك القضـــية اســـتغرق تقريباً ثمانية عشـــر شهراً دون نتائج إيجابية تذكر". [٢٩]

لقد شـــهدت البنية المالية الرقمية المنتشـــرة في كل مكان تطور هائل وهو ما يقلق ســـلطات انفاذ القانون خاصًا بعد ان اضافت تلك التطورات التقنية وسائل جديدة لتحويل الأموال غير مقتصرة فقط على مواقع تحويل الاموال عبر الانترنت مثل E-gold الذي تم بيانه ســـابقاً و CashU وإنما توجد وســـائل لتحويل الأموال وتســـهيل المعاملات المالية المشـــبوهة عبر الهاتف ايضـــاً مثل M-payments فتزداد أهمية هذه الوسيلة بالنسبة لكثير من الدول الافريقية التي لا يكون القطاع المالي الرسمي قوياً فيها فيعتبر استخدام الهواتف المحمولة لتحويل الأموال خياراً جذاباً وسهل لكل من يرغب في غسل أموله المشبوهة. [٣٠]

---

[28] Is Bitcoin A Credible Payment System For Terrorists? - Nikita Malik- 16/11/2018- Forbes.

[٢٩] مصطفى سعيد، الانترنت المظلم ارض الأنشطة الإرهابية المخيفة ، تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٠/٠٧/٠٥: https://hafryat.com/ar/blog/.

[٣٠] مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت ، مكافحة تمويل الإرهاب عبر الحدود الوطنية ، سلسلة محاضرات الامارات ١٢٩، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،٢٠٠٩، ط ١ ،ص: ٣٢.

وبشكل عام فأن المواقع الالكترونية التي تتيح خيارات تمويل الإرهاب قد أصبحت في تزايد نظراً لتوفير الوقت والجهد كما انها اقل خطورة بالنسبة للمرسل والمستقبل، والمنظمات الإرهابية تستمد الدعم المالي واللوجستي من الانترنت. [٣١]

تحرص كافة المصارف فى الوقت الحاضر على تحقيق قدر من سرية العمل المصرفي وعدم تقديم أي معلومات عن عملائها الا لمن يتم استثنائهم بموجب القوانين وذلك لطبيعة وظائفهم.

كما ان المصارف تعمل على المحافظة على السرية عن طريق حماية الحقوق المالية للعميل، وذلك لتشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية وتوفر الثقة للائتمان المصرفى باعتبارة مصلحة عليا للبلاد ، فضلاً عن جزب المدخرات واستقطاب مدخرات العاملين فى الخارج وتوفير مناخ الاستقرار الاقتصادى اللازم للتنمية والإصلاح الاجتماعى . [٣٢]

ويمكن القول ان نشأة المصارف فى السودان ارتبطت بتحقيق اهداف وغايات المستعمر واستدركت القوى الوطنية، بعد الإستقلال اهمية المصارف فى تنمية مسيرة عمليات التنمية، لذا تم تأسيس بنك السودان واعطيت له، بموجب قانون تأسيسة جميع الصلاحيات والسلطات للقيام بجميع الوظائف ، وممارسة كافة الانشطة التى انشى من اجلها، صدرت التشريعات الاسلامية التى تنظم حياة المجتمع وفقاً لضوابط الشريعة الاسلامية فكانت المصارف من اوائل المؤسسات المالية التى التزمت بمبادئها [٣٣] .

بدء العمل في القطاع المصرفى في دولة الإمارات منذ بدايته على مصارف اجنبية جاءت الى السوق المصرفية بتقاليدها واعرافها السائدة فى بلادها وعلى رأسها موضوع السرية المصرفية كاساس للعلاقة بين المصارف وعملائها ، ولذا اصبحت السرية المصرفية تحكمها الاعراف المدنية والسوابق القضائية الاجنبية حيث نجد ان الجهاز المصرفى السودانى بنى على الطراز الانجليزى ولذلك القانون الانجليزى هو الذى ساد حيث كان لا يمكن الكشف عن حسابات العملاء الا في اربع حالات هي: [٣٤]

١/ اذن كتابى صادر من العميل يصرح فيه بكشف حسابه لجهات يحددها شخصياً .

٢/ طلب قضائى الى المصرف لكشف حسابات ومعاملات تخص عميل المصرف .

٣/ بغرض المصلحة العامة التى تخول للمصرف كشف حسابات عملائة الذين يعملون ضد مصلحة الوطن مثل قضايا التجسس والخيانه العظمى .

٤/ حق المصرف فى الكشف بشكل كلي او جزئي عن البيانات الخاصة بأي معاملة مالية ،لإثبات الحقوق

---

[٣١] احمد عبدالله، الإرهاب والتطرف في ظل تطور شبكة المعلومات العالمية "الانترنت": الممارسة و الابعاد الاجتماعية وسبل المكافحة، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية بالمرج، ٢٠١٦، عدد٨، ص: ١١.

[٣٢] صلاح الدين السيسي، غسل الأموال الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٣م) ، ص: ٣٦.

[٣٣] عمري عبد الكريم، مبدأ السرية المصرفية وجريمة غسل الأموال، أطروحة دكتوراه، (جامعة جيلالي اليابس، الجزائر ،٢٠١٧م) ، ،ص: ٩٥.

[٣٤] مناع العجمي، حدود التزام البنك بالسرية المصرفية والاثار القانونية المترتبة عن الكشف عنها،(كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط،٢٠١٠م)، ص: ١٠٥.

في نزاع قضائي نشأ بين المصرف و عميله بشأن تلك المعاملات [٣٥]

الغرض من إقرار مبدأ السرية المصرفية هو ضمان عدم إفشاء اسرار العملاء المالية وتعريضها للعامة، الا ان خلال الأعوام السابقة تم إتخاذ السرية المصرفية كمبرر لتغطية التعاملات المالية الغير قانونية مما جعلها تتخذ اتجاه مختلف عن غرضها الرئيسي.

يساهم هذا المبدأ بشكل فعال في تسهيل عمليات الأشخاص الذين يحاولون بشتى الوسائل إخفاء مصادر أموالهم الغير مشروعة وذلك بالتمسك بـــ ضمان عدم إفشاء تعاملاتهم المالية، إضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه الســـرية المصـــرفية في جذب المدخرات ورؤوس الأموال إلى داخل الدولة ، وبالتالي تشـــجيع الاســـتثمارات وتعزيز الثقة بالاقتصـــاد الوطني وبالنظام المصـــرفي ، وهذا كله يؤدي إلى توفير مناخ الاستقرار الملزم للتنمية والاصلح الاقتصادي . ولعل الجامع لكل هذا أن نظام السرية المصرفية يقوم في معظم الدول على اعتبارين أساسيين هما:

الأول: حماية الحرية الشخصية وتدعيم روابط الثقة بين الأفراد.

الثاني: حماية المصـــالح الاقتصـــادية العليا للدولة اعتمادا على الائتمان المصـــرفي العنصـــر الســـاســـي في تحقيق هذه المصالح.

وإذا كان ما عرضناه آنفا من مصالح مشروعة جراء تطبيق مبدأ السرية المصرفية هو صحيح في مجمله، إلى أن هذا معارض باعتبارات أخرى تنافس تلك المصـــالح في مشـــروعيتها وقوتها بل قد تتفوق عليها من جانب أو أخر. [٣٦]

والذي لا شـــك فيه أن تفاقم ظاهرة الاجرام المنظم وخاصـــة الإتجار بالمخدرات، وتفشـــي جريمة غســـل الأموال بشكل وبائي، وأيضـا نشـوء ظاهرة ما أطلق عليه (الارهاب) وتمويله في الربع الأخير من القرن الماضـي وبداية القرن الحالي ، كان لكل ذلك الاثر الكبير في المناداة بضـرورة إعادة النظر في مبدأ سـرية المصارف وضبطها وفرض القيود عليها. [٣٧]

الربط بين السرية المصرفية وغسل الموال:

من الحقائق التي لا يمكن الاختلاف عليها هو وجود رابطة قوية بين السـرية المصـرفية وجريمة غسـل الأموال ، فالمصـارف كما يذكر بعضـهم تعتبر القناة الرئيسـية التي تصـب فيها عمليات غسـل الأموال من جانب مهربي المخدرات ومرتكبي الجرائم الخطيرة الذين يريدون غســـل أموالهم عبر العمليات البنكية المتشابكة .

وقاعدة سـرية الحسـابات البنكية تسـاعد بلا شـك على إتمام عمليات غسـل الأموال ، ومن هنا كان تحذير النصـوص الدولية كافة في ألا تقف قاعدة سـرية الحسـابات البنكية كعقبة في سـبيل تجريم نشـاط غسـل

---

[٣٥] سعود العتيبي، أثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الاموال، كلية الدراسات العليا، (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٧م) ، ص: ١٧٥.

[٣٦] عبدالقادر الشيخلي، الرقابة المصرفية على عمليات غسل الأموال الدليل الالكتروني للقانون العربي، ص: ٧٧.

[٣٧] ابراهيم سيد، مكافحة غسل الأموال، (مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م)، ط ١،ص: ٣٩.

الأموال ومكافحته نظرا لان عميل المصـــرف الذي قد يكون من مرتكبي جريمة غســـل الأموال ، يهمه التمسك بمدأ سرية حساباته وعملياته المصرفية ،ويربط البعض وبحق بين قاعدة سرية الحسابات وزيادة احتمال ممارسة أنشطة غسل الأموال. [٣٨]

المصـــارف تعد القناة الرئيســـة لعمليات غســـل الأموال حيث تؤدي الســـرية المصـــرفية إلى توفير الغطاء القانوني لتزايد جرائم غسل الأموال ، مبدأ السرية يمثل عقبة كبيرة أمام الجهود المبذولة لمكافحتها، ويقول (زيغلر) أحد النواب الســـويســـريين ، والذي يســـعى لإبطال مفعول نظام الســـرية المصـــرفية " : تختفي الأموال الغير مشـروعة في المغاور داخل مصـارفنا لتخرج ثانية في مظهر محترم جاهز للتوظيف. " وقد كان للجهود الدولية في الآونة الاخيرة أثراً ملموســـا في تحقيق توازن ملحوظ إلى حد ما بين مبدأ الســـرية المصرفية وتعزيز جهود مكافحة جريمة غسل الأموال ، بما يعود بالنفع والفائدة على المجتمعات. [٣٩]

المبحث الثاني

دور السرية المصرفية في التصدي لجريمة غسل الأموال

يتم اسـتعمال المصـارف بوصـفها نوعاً نشـطاً عملية غسـل الأموال، وذلك بأن تبدأ أول مراحل عمليات غسل الأموال من المصـارف، إذ تتجه أنظار الأشـخاص باتجاه المصـارف لما تتمتع به من تقنيات وسرعة ، كما أن خاصـية سـرية العمل المصـرفي ان تسـاهم في اسـتخدام كافة الطرق ودفع أي مقابل لقاء تعاون المصـارف معهم، وهذه الخاصـية قد تتعارض أحيانا مع الجهود التي تبذلها السـلطات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال. [٤٠]

لذلك، فإن اتهام أي مصـرف بعمليات غسـل الأموال ،قد يجعل أصـحاب الودائع المالية يندفعون لسـحب ودائعهم ويترتب على حالات السـحب إفلاس المصـرف، وبالتالي يتعرض الجهاز المصـرفي بأكمله لعدم الثقة.

ونظرا لما تتمتع به العمليات المصـرفية الحديثة من اسـتخدام الوسـائل التكنولوجية المعقدة والتي تسـهل عملية غسـل الأموال، وما يرافق تلك العمليات من وجود مبدأ سـرية العمل المصـرفي وعدم جواز إفشـاء أية بيانات تتعلق بالعملاء برزت إشكالية التوفيق بين مكافحة غسل الأموال وقواعد العمل المصرفي.

المطلب الأول

---

[٣٨] سمير بالي ، السرية المصرفية،(بيروت: منشورات الحلبي، ٢٠٠٢م)، ط ١،ص: ٣٧.

[٣٩] ابراهيم سيد، مكافحة غسل الأموال، (مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م)، ط ١،ص: ٦٠.

[٤٠] غيث العيطان، أساليب غسل الأموال ودور النظام المصرفي في مكافحتها: دراسة مقارنة"، جامعة آل البيت، ٢٠٠٨م، ص: ٤٥.

دور المشرع الاماراتي في حماية السرية المصرفية

ساهم المشرع الإماراتي بوضع الحلول الملائمة للمجتمع والتعاملات الاقتصادية اليومية لضمان سهولة حركة رؤوس الأموال واستمرار العمليات التجارية، مع ضمان عدم استغلال الثغرات القانونية لجعل المصارف كملاذ لغسل الأموال، تحت غطاء السرية المصرفية، حيث ضمن المشرع مصالح الأفراد واصدر تشريعات تحترم وتحمي خصوصية الأفراد فقد شدد المشرع الاماراتي في مسألة السرية المصرفية، مع عدم الإخلال ببعض الاستثناءات لحماية المجتمع من تفشي جرائم غسل الأموال . [٤١]

فقد نص قانون المصرف المركزي والنظام النقدي الإماراتي على حظر موظفي المصرف المركزي إفشاء الأسرار الواردة إليهم والمتصلة بالمهنة التي يزاولونها وذلك بالمادة (٢٩) منه : إذ نص على (يحظر على أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أي مدير أو أي من العاملين في المصرف أن يفشي للغير معلومات تتعلق بشؤون المصرف أو عملائه أو بشؤون المصارف أو المؤسسات الخاضعة لرقابة المصرف , ويكون قد حصل عليها بحكم عمله في المصرف ما لم يكن الإفضاء بهذه المعلومات تنفيذا لأحكام القانون).

كما أتت تكملة المادة على العقوبات التي يعاقب بها كل من يخالف أحكام الفقرة السابقة. [٤٢]

وقد انشأ بدولة الإمارات مصرف مركزي سمي " مصرف الإمارات العربية المتحدة " وهي مؤسسة عامة لها الشخصية القانونية الاعتبارية وتتمتع بالأهلية اللازمة لمباشرة جميع التصرفات .

ولدى المصرف قوانين وتشريعات تهتم بتنظيم العلاقة المالية بين الافراد والمصارف وتكفل حقوق كلا منهما.

وقد أصدر المصرف تعميم رقم ٩٣/١٤ من شهر يونيو عام ١٩٩٣ تضمن مواد تتعلق بفتح الحسابات، وتبع هذا التعميم اشعار رقم ١٦٣ فبراير من عام ١٩٩٨ بشأن حسابات العملاء. وقد طلب بموجبه من المصارف الانتباه ورصد العمليات المصرفية التي لا تتماشى مع دخل أصحاب الحسابات. [٤٣]

كما يلاحظ ان المشرع الإماراتي حتى الآن لم يتطرق لوضع قانون خاص بالسرية المصرفية ، كما هو موجود في بعض الدول العربية كسوريا والأردن ، وبعض الدول الغربية مثل سويسرا.

المطلب الثاني

الاستثناءات الواردة على السرية المصرفية في جريمة غسل الأموال

---

[٤١] تاريخ آخر زيارة ٢٠٢١/٠٤/٠٧:
http://www.zayedalshamsi.ae/arabic/research.php?faq_id=103

[٤٢] قانون المصرف المركزي والنظام النقدي وتنظيم المهنة المصرفية , قانون اتحادي رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ وتعديلاته ،المادة ٢٩

[٤٣] هيام الجرد، المد والجزر بين السرية المصرفية وغسل الأموال ، (بيروت : منشورات الحلبي ، ٢٠٠٤م) ، ط ١،ص:١٦٣.

الحالات التي يمكن للبنك تجاوز السرية المصرفية فيها:

أن السرية المصرفية من الامور المهمة في المجال المصرفي، لذا لا بد من وجود أسباب قوية تمكن المؤسسات المالية من تجاوز مبدأ السرية، وهذه الأسباب يجب أن تكون في مصلحة المجتمع وفيها مصلحة قانونية ومصلحة عامة.

لم يتطرق المشرع الاماراتي الى الحالات التي يمكن للبنوك تجاوز السرية المصرفية فيها، ولكن اغلب الكتب والمراجع اتفقت الى أن الحالات التي يمكن للمصارف تجاوز السريه المصرفيه فيها هي: [٤٤]

١- صدور إذن خطي من صاحب العلاقة أو ورثته أو الموصى لهم برفع السرية المصرفية:

رضا صاحب الحساب أو رضا أحد ورثته أو رضا الموصي لهم يعتبر سببا لإعفاء البنك من التزامه بالمحافظة على السر المصرفي.

٢- إعلان افلاس العميل:

عند اعلان افلاس العميل تنتقل حقوقه في ادارة أمواله الى وكيل التفليسة، لذا على المصرف في هذه الحاله إطلاع وكيل التفليسة على كل ما يتعلق بأمور العميل المالية. [٤٥]

٣- نشوء نزاع قضائي بين المصرف والزبون تتعلق بمعاملة مصرفية:

يعفى المصرف من الالتزام بالسرية في هذه الحالة ولكن لا يمتد هذا الإعفاء الا للعملية التي تكون محل النزاع وما يتعلق بها، ولا يكون هذا الإفشاء إلا أمام المسولين القانونين.

٤- الطلب من السلطات القضائية:

في حال توجيه طلب من السلطات القضائية تتعلق بحسابات الزبون فإن البنك يعفى من الالتزام بالسرية المصرفية في المعلومات المطلوبة فقط.

٥- تبادل المعلومات بين المصارف على حسابات الزبائن المدينة:

ويشترط تبادل هذه المعلومات تحت طابع السرية والحيلولة دون اطلاع غير المعنيين بها.

٦- غسل الأموال:

تعد المؤسسات المالية المنفذ الأول لغاسلي الأموال حيث انها تعتبر من القنوات المؤمنة واتي بدورها تضمن عدم الإفشاء عن مصادر الأموال المتحصلة بطرق غير مشروعة، بحيث يعتقد هؤلاء الأشخاص انهم غير معرضين لأي مسائلة قانونية، الا ان المصرف ملزم بموجب التشريعات المتعلقة بمكافحة جرائم غسل الأموال الإفصاح عن أي عملية مشبوهة يقوم بها احد عملائها، وذلك بموجب الفقرة (هـ) من

---

[٤٤] مناع العجمي، حدود التزام البنك بالسرية المصرفية والاثار القانونية المترتبة عن الكشف عنها،(كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط،٢٠١٠م) ، ص: ٩٥.

[٤٥] عمري عبد الكريم، مبدأ السرية المصرفية وجريمة غسل الأموال، أطروحة دكتوراه، (جامعة جيلالي اليابس، الجزائر ،٢٠١٧م) ،ص: ٩٩.

المادة (١٢٠) من قانون المصـــرف المركزي الاماراتي والذي نص على انه لا يجوز للمؤســـســـة المالية الكشـــف عن أي بيانات خاصـــة بعملائها إلا ما اســـتثنى من ذلك بموجب القوانين المعمول بها في الدولة بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. [٤٦]

والمصـرف لا يسـأل جنائياً كشـخص اعتباري اذا كان إفشاء بيانات عملاءه بشكل غير مقصـود وذلك لخلوه من القصـــد الجرمي إلا ان موظفيه يســـألون جنائياً ومدنياً لقيام مســـؤوليتهم اذا كان خرق مبدأ الســـرية المصرفية بشكل عمدي ومقصود. [٤٧]

قد يستغل غاسلي الأموال موظفي المصارف والقائمين بوظيفه تتبع العمليات المشبوهة لإبلاغ الجهات المختصة، حيث يقوم هؤلاء بارتكاب جرائم أخرى لضمان تتابع عملية غسل الأموال بشكل سلس دون أي عرقلة قانونية، ويتم التفادي بواسطة اتباع أسلوب الرشوة او استقطاع جزء من المبالغ الضخمة، وتكون في إطار جرائم الفساد الوظيفي واستغلال الوظيفة للكسب الغير مشروع. [٤٨]

المصـــارف لها دور حيوي في مكافحة جرائم غســـل الأموال وان كانت القاعدة العامة الحفاظ على امن معلومات وبيانات العملاء وعدم كشفها لأي شخص كان، الا ان الاستثناء رفع المسؤولية على المصـارف وذلك لضـمان مكافحة الجرائم وذلك لتشـجيع التعاون الدولي وتعزيزه، بالإضـافة إلى رفع مسـتويات الأمن لدى المصـارف من ناحية التحقق من كافة بيانات العميل وحفظها في سـجلات خاصـة للعملاء تحتوي على كافة بياناتهم الشـــخصـــية داخل الدولة وخارجها إعمالاً لمبدأ أعرف عميلك، وهو إجراء وقائي غرضـــه التحقق من هوية الشخص الذي يقدم طلب فتح حساب مصـرفي هل يعد من الأشـخاص المدرجة أسـماؤهم في قوائم الإرهاب الدولية و المحلية او قوائم المطلوبين دولياً ام حتى هو منكشـــف ســـياســـياً، فكل تلك الأشخاص تزيد من مخاطر العميل . [٤٩]

---

[٤٦] المادة (١٢٠) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨م في شأن المصرف المركزي وتنيم المنشآت والأنشطة المالية.

[٤٧] هيام الجرد، المد والجزر بين السرية المصرفية وغسل الأموال ، (بيروت : منشورات الحلبي ، ٢٠٠٤م) ، ط ١، ص: ٤٧.

[٤٨] غيث العيطان، أساليب غسل الأموال ودور النظام المصرفي في مكافحتها: دراسة مقارنة"، جامعة آل البيت، ٢٠٠٨م، ص:٣٦ .

[٤٩] سعود العتيبي، أثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الاموال، كلية الدراسات العليا، (جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٧م) ، ص: ١٦٦.

الخاتمة

في نهاية هذه الدراسة والتي تم تخصيصها للتعرف على مدى ارتباط مبدأ السرية المصرفية بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن خلال النقاط التي تم التوصل إليها في الدراسة، تبين مدى حرص المشرع الإماراتي في وضع التشريعات والإجراءات الملائمة لمنع تفشي الجرائم تحت ذريعة مبدأ السرية للتخفي تحت ستارة السرية المصرفية.

وغالباً ما يتم إستغلال حاجة المصارف للعملاء واموالهم دون التحقق بشكل كلي عن المصادر وذلك لجذب رؤوس الأموال وتنمية الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى قيام غاسلي الأموال وممولي المنظمات الإرهابية من استخدام تلك الثغرات كأداة نشطة لعملياتهم.

حيث ان المؤسسات المالية تفرض التزاما صارماً بشأن إفشاء المعلومات المالية للعملاء، فهو من صميم التزاماتها المهنية التي قد تعرض سمعتها للخطر وتكبدها خسائر ضخمة، مما تفرض جزاءات شديدة على موظفيها الذين قد يفشون أي معلومات حول أي بيانات تتعلق بالحسابات المصرفية للعملاء.

إلا ان القانون سمح لبعض جهات إنفاذ القانون و الجهات القضائية التحري والاستعلام عن الحسابات المصرفية للأشخاص ممثلين المخاطر العالية مثل الأشخاص المدرجين في القوائم الدولية والمحلية، حيث فرض القانون عقوبة جزائية لمن يتستر على الأشخاص المشتبه بهم او حتى إذا قام بتنبيه الشخص غاسل الأموال او ممول الإرهاب حول أي تحري او تحقيق جاري بشأنه.

وعليه فإن التشريعات الإتحادية مواكبة لأي تغيرات وتطورات قد تحدث في العالم وذلك بغرض مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لضمان عدم الوصول إلى القائمة السوداء والتي تعد مسهلة و راعية للإرهاب وملاذ لغسل الأموال، حيث ان دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل بشكل دائم على تحديث القوائم المحلية بما يتلاءم مع توصيات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وأخيراً حرصت الدولة على الحفا على الحقوق الشخصية واحترام الخصوصية فهي مكفولة في الدستور الاتحادي بالإضافة إلى حرص المصرف المركزي للدولة على فرض جزاءات على أي مؤسسة مالية تقوم بإفشاء اسرار العملاء، الا انه في ذات الوقت وجب الإبلاغ لوحدة المعلومات المالية في حال الاشتباه بأي نشاط مخالف، وتخطي مبدأ السرية المصرفية وفق الحدود التي نص عليه القانون.

النتائج:

١. السرية المصرفية تساهم بجذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحافظة على رؤوس الأموال المحلية من تصديرها للخارج.
٢. إن السرية المصرفية تمنع المصرف من تزويد بعض الجهات بالبيانات الخاصة للعملاء وذلك بعدم جواز إفشاء أية معلومات أو بيانات تتعلق بالعملاء مما يوقع المصرف في إشكالية عدم قدرته على التوفيق بين مكافحة غسل الأموال وقواعد السرية المصرفية.
٣. أن المشرع الاماراتي لم يتهاون في موضوع السرية ووضع عقوبات صارمة لمن يفشي بالمعلومات.
٤. المشرع الاماراتي وازن بين موضوع السرية وموضوع جريمة غسل الاموال بالرغم من عدم وجود قانون خاص لسرية الحسابات المصرفية.
٥. إن السرية المصرفية تحقق نوعا من الحماية لمرتكبي الجرائم ، حيث تعتبر السرية المصرفية حجة يتم إخفاء الإيداعات التي تكون مصادرها غير مشروعة.

التوصيات:

١. إصدار قانون رادع ومستقل خاص بشأن سرية الحسابات المصرفية من خلال الإحاطة بها وبكافة جوانها من أجل الحد من جريمة تمويل الإرهاب وغسل الأموال.
٢. مراقبة المصرف للبنوك في الدولة والتأكد من انها لا تقوم بأعمال مخالفة أو تتستر على العملاء.
٣. وضع حد معين لدخول الاموال في حسابات العملاء والتبليغ عند تجاوز هذا الحد خصوصا اذا كان العميل شخص عادي وليس بتاجر.
٤. انشاء قانون اماراتي خاص بالسرية المصرفية.
٥. تحديد نوعية العمليات التي يجب مراقبتها بشكل خاص وهي العمليات التي تكون مشبوهه، مثل ما تم تحديدها في قوانين بعض الدول الاخرى.
٦. عمل المزيد من الدراسات الخاصة بالسرية المصرفية وربطها بجريمة غسل الاموال في دولة الامارات.

قائمة المراجع

أولاً-المراجع العربية :

أ- المراجع المتخصصة :

١. ابراهيم سيد، مكافحة غسل الأموال، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٠م.
٢. أبو رأس، يسرا. الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال. المال والاقتصاد، بنك فيصل الاسلامي السوداني، ع٨٠، ٢٠٠٦.
٣. بالي، سمير. السرية المصرفية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠٢م
٤. الجرد، هيام. المد والجزر بين السرية المصرفية وغسل الأموال ، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي ، بيروت ، ٢٠٠٤م.
٥. جلايلة، دليلة. العلاقة القانونية بين جريمة تبييض الأموال وجريمة تمويل الإرهاب، مجلة حقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة،ع١٧، ٢٠١٤.
٦. السيسي، صلاح الدين. غسل الأموال، الجريمة التي تهدد استقرار الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠٣.
٧. الشاهر، شاهر. غسيل الأموال وأثره على اقتصاديات الدول النامية. تنمية الرافدين، جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد، مج٣١،ع٩٤، ٢٠٠٩.
٨. شوقي، دنيا. التضخم : مدخل نظري لمفهومه وأسبابه وآثاره. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الازهر - مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، مج ١ ,ع ٢، ١٩٩٧.
٩. عبدالله، احمد. الإرهاب والتطرف في ظل تطور شبكة المعلومات العالمية "الانترنت": الممارسة و الابعاد الاجتماعية وسبل المكافحة. المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية بالمرج، ع٨، ٢٠١٦.
١٠. عوين، زينب. جريمة تمويل الإرهاب عن طريق غسيل الأموال دراسة مقارنة. مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين، المجلد ١٨ (٢)، ٢٠١٦.
١١. لشهب، بديعة. ظاهرة غسل الأموال وآثارها على الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية مع إشارة خاصة لأهم الجهود التي بذلها المغرب في مواجهة الظاهرة. دار ابي رقراق للطباعة والنشر ، ط١، ٢٠١٠.
١٢. مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت – مكافحة تمويل الإرهاب عبر الحدود الوطنية – سلسلة محاضرات الامارات ١٢٩- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية – ط ١ – ٢٠٠٩.
١٣. المريشد، سعود. غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من العالم الحقيقي الى العالم الافتراضي : دراسة تحليلية للجهود والمعايير الدولية. مجلة البحوث الأمنية، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث

والدراسات، مج ١٨ ع ٤٣، ٢٠٠٩.

ب- رسائل علمية :

١. الحمادي، خالد. ٢٠٠٣م. غسيل الأموال في ضوء الإجرام المنظم، رسالة دكتوراه.
٢. سعود ذياب العتيبي، أثر السرية المصرفية على مكافحة جرائم غسل الاموال، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ٢٠٠٧.
٣. الشيخلي، عبدالقادر الرقابة المصرفية على عمليات غسل الأموال الدليل الالكتروني للقانون العربي.
٤. عمري عبد الكريم، مبدأ السرية المصرفية وجريمة غسل الأموال، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر ،٢٠١٧.
٥. غيث العيطان، "أساليب غسل الأموال ودور النظام المصرفي في مكافحتها: دراسة مقارنة"، جامعة آل البيت، ٢٠٠٨.
٦. فضل الله، فضل الله. جريمة غسل الأموال في ضوء التشريع الإماراتي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة ، مركز جيل البحث العلمي، ع ٤١، ٢٠٢٠.
٧. مناع سعد العجمي،حدود التزام البنك بالسرية المصرفية والاثار القانونية المترتبة عن الكشف عنها، كلية الحقوق،جامعة الشرق الاوسط،٢٠١٠.

ت- القوانين العربية :

١. المرسوم بقانون اتحادي رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٨ في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات الغير مشروعة الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٠٩/٢٣.
٢. مرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨م في شأن المصرف المركزي وتنيم المنشآت والأنشطة المالية الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٠٩/٢٣.

ثانياً-المراجع الأجنبية :

1. Digital Currency Business E-Gold Indicted for Money Laundering and Illegal Money Transmitting .
2. Is Bitcoin A Credible Payment System For Terrorists? - Nikita Malik.

ثالثاً-المواقع الالكترونية:

1. http://www.zayedalshamsi.ae/arabic/research.php?faq_id=103 .
2. https://marsad.ecsstudies.com/21171/.
3. https://blog.e-gold.com/ .
4. https://hafryat.com/ar/blog/.